العلاقات الامريكية ـ الصينية في ضوء التنافس حول المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠١ (المتغيرات والمحددات)

أ.د خلود محمد خميس / قسم العلاقات الدولية والسياسة الخارجية
kholood.Mohammed@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص

لقد اصبحت العلاقات الامريكية . الصينية تتجه نحو المواجهة والصراع على المصالح ولاسيما الاقتصادية منها ،اذ بدات الخلافات المؤجلة او الكامنة خلال مدة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين تبرز في العلاقات الثنائية وتحول اهتمام الدولتين من مراقبة التشكيل والوضع الاستراتيجي الدولي الى الاهتمام بالمسائل الثنائية وسعي الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على وضعها كقوة عظمى مهيمنة تمتلك كل مقومات عناصر القوة الصلبة ولكن تتشابه المصالح الصينية والأمريكية في المنطقة العربية بشكل ملفت ، ،فقد حاولت كل من الولايات المتحدة الامريكية والصين تحقيق أهدافهما بمزيج من أدوات التنافس الدولي وبخليط من إستراتيجيات التعاون إقليميًّا وعالميًّا. وبطبيعة الحال، من غير المرجح أن يؤدي صراع المصالح بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة العربية إلى وقوع صراع فحسب، بل أيضاً إلى قيام تعاون بين الطرفين ، فلا يستطيع أي طرف باحتمال تحمل أعباء المنطقة وحده، أو بأن تصبح المنطقة مسرحاً لصراع القوى الكبرى. ومع ذلك، فإن التعاون لا يعتمد على تحديد التهديدات والفرص المشتركة في المنطقة العربية فحسب، بل على تصور المنافسة الاستراتيجية بين الدول بطريقة تكون محصلتها صفر على نحو كامل [أي لا يكون فيها تكافؤ بالربح والخسارة]

Summary

US-China relations have become increasingly confrontational and conflicting over interests, particularly economic ones. The differences that had been postponed or latent for a period of the twentieth century have begun to emerge in bilateral relations, and the two countries' interest has shifted from monitoring the international strategic formation and situation to interest in bilateral issues, and the United States' efforts to maintain its position as a dominant superpower that possesses all the elements of hard power. However, Chinese and American interests in the Middle East are strikingly similar.

Both Washington and Beijing have attempted to achieve their goals through a combination of international competition tools and a mix of regional and global cooperation strategies. Naturally, the clash of interests between the United States and China in the Middle East is unlikely to lead only to the possibility of conflict, but also to cooperation between the two parties. Neither side can bear the burdens of the region alone, nor can it become a theater for major power struggles. However, cooperation depends not only on identifying common threats and

opportunities in the Middle East, but also on conceptualizing strategic competition between states in a manner that is entirely zero-sum [i.e., without equal gains and losses.[

الكلمات المفتاحية ،العلاقات ،التنافس ،المحددات ،المتغيرات ،المنطقة العربية

المقدمة

إن العلاقات الأمريكية . الصينية تمثل نمطا فريدا من العلاقات الثنائية لكونها تتضمن عناصر تبدو متنافرة ومتناقضة فى أحيان كثيرة مثل التعاون والصراع والاستقلالية والاعتماد المتبادل ، فالعلاقات بين هاتين الدولتين تتأرجح من التنافس إلى التعاون وحتى الصراع مرورا بدرجات متفاوتة تمثل كل منها موقعا متوسطا – أو أقرب إلى هذا الطرف أو ذاك– بين قمة الصراع وهى الحرب الشاملة وقمة التعاون وهى الاندماج أو التعاون فى كل المجالات، فكانت الصين في طليعة الدول الرافضة للهيمنة الامريكية والساعية الى العودة لنظام القطبية الثنائية او تعدد الاقطاب الامر الذي بلور ملامح حرب باردة جديدة بين الولايات المتحدة التي تسعى الى تكريس لحظة التفوق والريادة بتفعيل الهيمنة والصين التي تعمل على مجابهة الخطوة الامريكية بتفعيل نظرية تحول القوة . وبطبيعة الحال، من غير المرجح أن يؤدي صراع المصالح بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة العربية إلى وقوع صراع فحسب، بل أيضاً إلى قيام تعاون بين الطرفين ، فلا يمكن ان يتحمل أي طرف أعباء المنطقة وحده، أو بأن تصبح المنطقة مسرحاً لصراع القوى الكبرى. ومع ذلك فإن التعاون لا يعتمد على تحديد التهديدات والفرص المشتركة في المنطقة العربية فحسب، بل على تصور المنافسة الاستراتيجية بين الدول بطريقة تكون محصلتها صفر على نحو كامل [أي لا يكون فيها تكافؤ بالربح والخسارة]

الاهمية :تنطلق اهمية الموضوع في بيان جدلية العلاقات الامريكية . الصينية المتشابكة والتي تبدو للعيان بانها علاقات يشوبها الصراع ولكن حين يتم البحث فيها نجدها علاقا ت تنافسية تعاونية في الوقت نفسه لاسيما تنافسهم تجاه المنطقة العربية ولكن بموجب العديد من المتغيرات التي حكمت علاقات الطرفين .

الاشكالية :تنطلق الاشكالية من تساؤل رئيسي ما هي طبيعة العلاقات الامريكية . الصينية وكم تشكل نسبة التنافس بين الطرفين من تلك العلاقات ؟ ثم عدد من الاسئلة الفرعية وبالشكل التالي :ما محددات السياسة الصينية تجاه الدول العربية؟ وما المصالح العربية التي توقع العرب أن تدعمها الصين في ظل الإشكالات القائمة في العلاقات الصينية . العربية ؟وما هي الوسائل والأليات التي استخدمها الطرفين الامريكي والصيني لتحقيق اهداف سياستهما تجاه المنطقة العربية ؟ و ما هو حجم التغيير الذي طرأ على سياسة الولايات المتحدة والصين في المنطقة العربية و بناءً على هذا التنافس، وما هي الفُرص والتحدِّيات والخيارات أمام دول المنطقة في ظلّ تصاعُد الاستقطاب بين هاتين القوَّتين؟

الفرضية : ان العلاقات التنافسية بين دولتين داخل النظام الدولي تكون نتيجة تضارب المصالح بين الطرفين ،ولكن تلك العلاقات قد تكون تعاونية في حالة اتفاق الطرفين على مصلحة واحدة في منطقة معينة وبالتالي فان هذا التنافس لا يمكن ان يتحول الى صراع لاسيما وان الدولتين الولايات المتحدة الامريكية والصين يعدان من الدول الفاعلة داخل النظام الدولي وتحول التنافس الى صراع يؤدي الى الاضرار بمصالح الطرفين فالتعاون في اكثر الاحيان هو النتيجة النهائية والحتمية لكلا الطرفين .

المنهجية :اعتمدت الدراسة على ثلاث مناهج وهي المنهج التاريخي والوصفي ومنهج الاستشراف المستقبلي

الهيكلية

المحورالاول :طبيعة العلاقات الامريكية . الصينية خلال مرحلة الحرب الباردة

المحور الثاني :التنافس الامريكي . الصيني حول المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠١

المحور الثالث :مستقبل العلاقات في ضوء التنافس حول المنطقة العربية (المتغيرات والمحددات)

المحور الاول :طبيعة العلاقات الامريكية . الصينية خلال مرحلة الحر ب الباردة

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين إلى عام١٨٤٤م؛ أذ تم توقيع معاهدة Wanghia وانجيا ، وهى أول معاهدة بين الطرفين، ونصّت على منح الأمريكيين مختلف الامتيازات والحصانات فى الصين. وبعد الحرب العالمية الثانية ادركت الصين الخطر المحدق بها نتيجة لعبور قوات كوريا الشمالية فجر ٢٥ حزيران عام ١٩٥٠ واجتياح الأراضى الكورية الجنوبية، وأخذت الصين تتدخل فى الحرب بين الكوريتين عن طريق متطوعين شاركوا فى القتال الذى دار هناك، وتلك الحرب ألقت بظلالها على العلاقات الأمريكية . الصينية، فأساءت كثيرا إلى العلاقات بين الدولتين لسنوات طويلة ، فقد تحملت الصين بسببها خسائر فادحة وتطبيقها لسياسة العزل الذاتى وتدشين حملات جماهيرية مناهضة للولايات المتحدة، فضلا عن تطبيق الولايات المتحدة لسياسة **تطويق الصين** لتدخلها ومساعدتها للشيوعيين الفيتناميين ضد الولايات المتحدة، وكذلك فرض الحظر على التجارة مع الصين .(الخطيب ، ٢٠١٦)

وقد تميزت بنية النظام الدولي منذ بدايات القرن العشرين وحتى نهاية الحربين العالميتين بانها ذات طابع اوربي في الغالب واضطرت الولايات المتحدة الامريكية للمشاركة في الحرب العالمية الثانية دون تخطيط مسبق الا انها مع نهايتها قامت بضرب (هيروشيما وناكازاكي) باسلحة نووية معلنة انها باتت احدى اكثر القوى الكبرى عسكريا ان لم تكن اقواها ،وقد ساد الطرفان الامريكي . السوفيتي (سابقا) اللعبة في ادارة الصراع الدولي وقد نشأ حلفان كبيران اولهما حلف شمالي الاطلسي عام ١٩٤٩ بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلف وارشو بقيادة الاتحاد السوفيتي (السابق)عام ١٩٥٥،وكان ادراك الصين ان الصراع

الامريكي . السوفيتي(سابقا) يكلف الطرفين تكلفة عالية عسكريا وسياسيا ، ومن ثم تبين للصين بعدم وجود مصلحة حقيقية لها في الانضمام الى أي من الطرفين سياسيا ،(علوي٢٠١٨ ،١٦٢) ولم تشارك الصين في أي من الحربين العالميتين الاولى والثانية ،بل انها لم تكن حينها حتى بما تسمى (جمهورية الصين الشعبية) والتي لم تظهر الا عام ١٩٤٩ كما لم تكن الصين خلال المراحل الاولى من الحرب الباردة والتي نشبت بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي (السابق)عقب نهاية الحرب العالمية الثانية طرفا في علاقات الصراع العسكري كما انها لم تنضم الى أي حلف عسكري كما لم تكن كيانا اقتصاديا دوليا مؤثرا وقد يظن البعض ان الصين بعيدة عن المشاركة في قيادة او ادارة حركة العلاقات الدولية الا ان ذلك لم يكن هو الواقع ،فالصين سعت لتعزيز علاقاتها مع دول العالم الثالث ومناصرة قضاياه بقدر ما سعت لبناء قدراتها الاقتصادية داخليا كمقوم اساسي لتنشيط دورها الدولي ، (علوي ٢٠١٨ ،١٦٢) ومع تفكك التحالف بين الصين والاتحاد السوفيتي(السابق) بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٣ أصبحت العلاقة مثلثة الأضلاع ،حيث ظلت الصين فى المعسكر المناهض للولايات المتحدة وظلت تشجب "التعايش السلمى" لكنها كانت تعارض بشدة ضد نفوذ موسكو في العالم الثالث. واستلزم للدبلوماسية الأميركية مدة عشر سنوات تقريبا حتى تمكنت من الاستفادة من الفرص التى وفرها الانقسام بين الصين والاتحاد السوفيتى (السابق)، وكانت أدارة الرئيس الامريكي الاسبق نيكسون بحاجة للصين للضغط على فيتنام وإنهاء الحرب فى الهند الصينية، وبعد لقاءات سرية، قام ريتشارد نيكسون بزيارة تاريخية إلى الصين عام ١٩٧٢ رافقه فيها هنرى كيسنجر، واجتمع مع الرئيس ماوتسى تونج لإرساء أسس التفاهم بين الصين والولايات المتحدة. وقد ترتب على الزيارة أن أصدر الجانبان الأمريكى والصينى بيانا مشتركا" **بيان شنغهاى** "؛ وقد صرح الجانب الأمريكى فيه بأن السلام فى أسيا والعالم يتطلبان جهودا من أجل تخفيف التوتر القائم واستئصال الأسباب الجذرية للصدام مما يؤدى إلى تحسين العلاقات بين البلدين ذات العقائد المختلفة، من أجل إنهاء أى صدام أو سوء فهم ينتج عن ذلك، ولشعوب الهند الصينية الحرية فى أن تقرر مصيرها وحدها، وكان يعنى ذلك نية القوات الأمريكية الانسحاب نهائيا من المنطقة، مع الاستمرار والمحافظة على علاقتها الوثيقة مع كوريا واليابان، كما تساند حق شعوب جنوبى أسيا فى صنع مستقبلها بسلام ،(الخطيب ،٢٠١٦) وابتداء من حملة الرئيس الامريكي الاسبق رونالد ريجان الانتخابية التي نجحت عام ١٩٨٠ وحتى وصول الرئيس الامريكي الاسبق **جورج بوش الأب** إلى سدة الرئاسة الأمريكية، ظلت دورة سياسية داخلية تتحكم بالعلاقات الصينية . الأمريكية ، حيث انتقد كل مرشح فائز سياسة سلفه تجاه الصين، ووعد بموقف أكثر صرامة بشأن قضايا الأمن بالنسبة للجمهوريين، وبشأن التجارة وحقوق الإنسان بالنسبة للديمقراطيين ،وقد اختلفت الصين الشعبية مع كل رئيس امريكي جديد، حتى تم التوصل إلى حل وسط جديد، وبعد ذلك فقد اخذت الصين تعبر دائما عن أسفها على رحيل كل رئيس. وبناءأ عليه نجد أن **ريجان** قاد حملة لأجل تايوان ،(شحاتة، ١٩٩١ ، ٦٣. ٦٦) ليأتى الرئيس

الامريكي الاسبق **جورج بوش الأب** ويعيد التوازن فى بداية حكمه للعلاقات الأميركية مع الصين ، (Mengkui، ٢٠٠٦) وخلال الفترة ما بين العاشر والسادس عشر من كانون الاول عام ١٩٨٤، قام رئيس الوزراء الصينى **الاسبق جاو تزى يانغ** بزيارة للولايات المتحدة، وهى الزيارة الاولى التي يقوم بها قائد صينى كبير للولايات المتحدة بعد زيارة دنغ شياو بنغ لها عام ١٩٧٩. وفى الفترة من السادس والعشرين من نيسان إلى الأول من ايار من العام نفسه قام الرئيس الأمريكى الاسبق رونالد ريجان بزيارة للصين، حيث فتحت الزيارات المتبادلة عالية المستوى بوابة لتقدم العلاقات الصينية الأمريكية ، وفى فترة زيارة ريجان للصين تم التوقيع على **اتفاقية الاستخدام السلمى للطاقة النووية بين البلدين** ، وكان التوقيع على مثل هذه الاتفاقية قد عكس مدى ما وصلت اليه العلاقات الثنائية من تقدم غير اعتيادى، وعلى مدى الثقة المتبادلة الكبيرة بينهما حينذاك؛ إذ أن استخدام الطاقة النووية سلميا من شأنه أن يشمل بشكل طبيعى التكنولوجيا النووية الحساسة إلى حد كبير، وعلى الرغم من طابع الاستخدام المدنى للتكنولوجيا النووية، إلا أن إمكانية تحويلها للاستخدام العسكرى كانت واردة وممكنة. لذا يمكن القول إن العلاقات الصينية . الأمريكية عام ١٩٨٤ تضمنت إلى حد معين شكلا من أشكال التعاون الإستراتيجي ، أما من الجانب الأمريكى، كان ريجان يرى ان الصين حجرا على رقعة شطرنج العلاقات الثلاثية الصينية الأمريكية الروسية، ولا يرغب أيضا فى تفويت سوق الصين الكبير الذى يشهد نموا سريعا وفى الوقت نفسه كان يترقب أن تدفع سياسة الإصلاح والانفتاح في نهاية المطاف بالصين نحو الديمقراطية . ونتيجة للدواعي الاستراتيجية المتبادلة لدى الجانبين عاشت العلاقات الصينية . الأمريكية حالتها الفضلى في هذه الفترة على الرغم من ان الصين ظلت خلال مدة الحرب الباردة تتراوح بين سياسة الانكفاء على الذات او اداء دور محدود التاثير اقليميا ،ويعود ذلك الى ان الساحة الدولية ظلت مقصورة بشكل رئيسي على فاعلية استراتيجية القوتين العظميين (الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي)،لكن تفكك الاتحاد السوفيتي (السابق) عام ١٩٩١ ادى الى بروز احتمالات جديدة لظهور نظام دولي جديد يتسم بتعددية مراكز الاستقطاب وان بريادة امريكية ولو الى حين، حيث ان التفوق الامريكي اقتصاديا وعسكريا ونزوعها نحو فرض القيادة على النظام الدولي لم يمنع في دخولها حربا تجارية مع اليابان واوربا فضلا عن المشكلات التجارية التي كانت تشهدها العلاقات الامريكية . الصينية ، (الحديثي ١٩٩٥، ٣١) وكان ظهور مجموعة ٧٧ + الصين منذ عام ١٩٦٤ والتي اصبحت تضم لحد عام ٢٠١٦ اكثر من ١٣٠ دولة تنتمي الى افريقيا واسيا وامريكا اللاتينية يشكل محورا مهما في دراسة ديناميكية العلاقات الدولية ،اذ استطاع هذا المحور عبر التنسيق بين اعضائه ان يبلور فكرة المطالبة باقامة نظام اقتصادي دولي جديد (NIEO)اكثر انصافا وعدلا ياخذ بعين الاعتبار مصالح الدول النامية وتضامنت مجموعة ٧٧ + الصين خلال فترة الحرب الباردة من عام ١٩٤٥ . ١٩٩٠ لتعزيز القدرة التفاوضية مستغلة تناقض مصالح المعسكريين الغربي والشرقي حينها حول قضايا كثيرة ، (الشكراني ٢٠١٦، ١٠٥) ومنذ تلك اللحظة

أصبحت العلاقات الأمريكية . الصينية تشكّل أنموذجا خاصا من العلاقات الدولية يجمع بين الصراع والتعاون الحذر، ومزيجا فريدا من العلاقات الثنائية المعقدة للغاية أو المتناقضة ، فكلا البلدين تتوافر لها عناصر القوة والإرادة السياسية للقيام بدور عالمى مميز يتخطى الدور الاقليمى ، فالولايات المتحدة بوصفها القوة العظمى الوحيدة فى العالم تريد الاحتفاظ بهذا الموقع المتميز لأطول مدى زمنى ممكن، والصين بثقلها الديموغرافى والاقتصادى والسياسى والعسكرى المتنامى تسعى للوصول إلى مرتبة القوة العظمى القادرة على التأثير فى مجريات التفاعلات العالمية فى القرن الحادى والعشرين ،فتاريخيًا كانت مواقف الصين الدولية ونمط تصويتها في الأمم المتحدة وبخاصة مجلس الأمن الدولي قريبة من المصالح العربية ومتناقضة مع السياسة الخارجية الأميركية المؤيدة دومًا (لإسرائيل) ولكن بعد عام ٢٠٠٠ حدث تقارب كبير بين الدولة العبرية والصين مما حدّ من التناقض السياسي مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين، وعلى الرغم من هذا التقارب يظل هناك قدر معين من التمايز في المواقف بين الولايات المتحدة والصين فيما يتصل بقضايا السودان وسوريا. ويعود اهتمام الصين بالقارة السمراء أساسًا إلى حاجة الصين الماسّة لتأمين احتياطيات من النفط بعيدًا عن سيطرة الولايات المتحدة والدول الغربية الحليفة ، وقد توثقت العلاقة بين النظام الحاكم في الخرطوم وبكين في العقدين الأخيرين ، وقامت الصين بتمويل وبناء العديد من مشروعات البنية التحتية في السودان ،وقد وفرت الصين غطاءأ دوليًا للخرطوم في مجلس الأمن مما سبَّب قدرًا من التوتر في العلاقة مع الولايات المتحدة. (حمد و سكيدمور، ٢٠١٢/٨/٥، موقع نت)

المحور الثاني :التنافس الامريكي . الصيني حول المنطقة العربية بعد عام ٢٠٠١

تنظر الولايات المتحدة إلى الصين على أنها قوة ناهضة لها دورها الإقليمى والعالمى وبالشكل الذي يمكن أن يهدد مصالحها الحيوية وأمنها القومى، كما تنظر الصين إلى الولايات المتحدة باعتبارها القوة العظمى الوحيدة ذات المصالح المتشعبة على مستوى العالم، وضرورة التوجه نحو عالم متعدد الأقطاب لا تكون فيه هيمنة أمريكية بل توازن بين القوى المختلفة.وكان لانهيار المعسكر الشرقي عواقب كبيرة خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية بين الدول ،فبرزت الصين كقوة تنافسها على المكانة الدولية فاخذت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الامريكية تتراوح بين الصراع والتعاون والتنافس لاختلاف المصالح بينهما ،فالولايات المتحدة الامريكية تريد الاحتفاظ بهيمنتها على النظام الدولي والصين التي اخذت تحاول بثقلها الاقتصادي والسياسي والعسكري الوصول الى قمة النظام الدولي في منتصف القرن الواحد والعشرين ، (امين ٢٠١٩ ، ٣٨٥) وقد برزت الصين الدولة التي يتجاوز عدد سكانها ال ١،٣ مليار نسمة على مدى السنوات الماضية كقوة اقتصادية عالمية لا يمكن تجاهلها ،حيث تعد حاليا اكبر اقتصاد في العالم من ناحية القوة الشرائية والثانية بعد الولايات المتحدة من حيث القيمة السوقية وكان من المتوقع ان تصبح الاكثر مع نهاية العشرية

الثانية بعد الالفين ،وهذا التوسع الاقتصادي السريع للصين والذي تم خلال فترة قصيرة من الزمن ،فالناتج المحلي تضاعف بحدود ١٥ مرة قدرت بنحو من ٧٣٧ مليار دولار الى ٣ ،١١ تريليون دولار . فقد ارتفع نصيب الاقتصاد الصيني من اقل من ٤ ،٢ بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي العالمي في عام ١٩٩٥ الى اكثر من ١٥ بالمئة من هذا الناتج مع نهاية عام ٢٠١٥ ، (التميمي ٢٠١٧ ،٥٨) وتعد منطقة الخليج العربي أنموذجا مصغرا للصراع والتنافس بين القوتين العظميين خلال مرحلة الحرب الباردة على الصعيد الدولي، فمن جانبها تنظر الولايات المتحدة الامريكية بعين الاعتبار الى منطقة الخليج العربي كاهم مصدر للنفط على المستوى الدولي كما انها تعد احد ركائز نفوذها على الساحة الدولية بحكم موقعها الجغرافي وبحكم الصراع بين الشرق والغرب ووجود (اسرائيل) والرعاية الامريكية لوجودها في اقليم ينازعها الحق في الوجود والبقاء ،اما بالنسبة للصين فلديها علاقات تاريخية مهمة مع دول منطقة الخليج العربي بحكم القرب الجغرافي وحركة التجارة بين الصين ودول الاقليم ومع صعود الصين في سلم الهرم الدولي حظي الاقليم بعلاقات اقتصادية وتكنولوجية وتنموية يمكن وصفها بالمثالية مع الصين كما وتعتمد الصين على امدادات الطاقة من منطقة الخليج العربي ، (المدني ٢٠١٦ ، ١١٢) خصوصا وان الولايات المتحدة الامريكية وخلال سنوات الهيمنة الامريكية كانت تبحث عن دول اخرى لتحصيل مزيد من القوة والسعى لتغيير الوضع ليكون اكثر توازن في اطار مسارات تحول القوة ،فاستطاعت الولايات المتحدة أن تنتج بمفردها ٢٥% من جملة الناتج العالمى فى حين أن عدد سكانها لم يكن قد تجاوز ٥% من سكان العالم فضلا عن انتشار مايعادل ٢٥٠ ألف جندى أمريكى حول العالم فى أكثر من ٧٠٠ قاعدة عسكرية موزعة على ١٣٠ دولة. ولكن من الجدير بالذكر أن الرئيس الصيني **(جيانغ تسه مين)**الذى خلف(دنغ شياو بنغ) قد سعى إلى اقامة علاقة استراتيجية مع الولايات المتحدة؛ مما حدّ من الخلافات وعزز من التعاون بين الطرفين بشأن القضايا الرئيسية المطروحة أمام الأمم المتحدة وبطبيعة الحال يُعد قرار الصين بعدم الاعتراض على الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ معلما بارزا فى هذا المسار حاله حال قرار التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتاتي اهمية العلاقات العربية . الصينية بسبب ضخامة الاقتصاد الصيني واستهلاك الصين المتنامي للنفط والغاز فضلا عن ان اسواق الجانبين واسعة وقابلة لاستيعاب منتجات الطرف الاخر فضلا عن اهمية الاستثمارات المشتركة في ظل الوفرة المالية لبلدان الخليج العربي . اما الولايات المتحدة الامريكية فقد هيمنت على تجارة معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي ،حيث بلغت صادرات المجلس مستوى ٨ ،٢ مليون برميل يوميا خلال التسعينات من القرن الماضي ولكن تلك الصادرات انخفضت في الفترة ٢٠١٣ . ٢٠١٦ الى ما يقل عن ٢ ،١ مليون برميل يوميا بسبب انخفاض اعتماد الولايات المتحدة الامريكية على الواردات النفطية حيث انخفضت بمقدار ٣ ملايين برميل يوميا في خلال الالفية الثانية وذلك يرجع الى اكتشاف النفط الصخري ،اما في عام ٢٠٠٥ بلغت واردات الولايات المتحدة الامريكية من النفط ٢ ، ١٠

مليون يوميا وبلغت صادرات منطقة الخليج ٥ ، ٢ مليون برميل من النفط يوميا وكان متوقعا انخفاض واردات الولايات المتحدة الامريكية من النفط الى اقل مستوى خلال الفترة من ٢٠١٤ ولغاية ٢٠٢٠ بحسب توقعات وكالة الطاقة ، (اليوسف ٢٠١٧ ، ١٠٤) ومعروفا ان الصين دولة نامية تسعى الى تثبيت مركزها كقوة عظمى في قلب المنطقة الاكثر دينامية اقتصاديا في العالم ،وان العلاقة بين المنطقة العربية والصين قديمة جدا وترجع الى عام ٣١٨ قبل الميلاد ومنذ اكثر من الفي عام ربطت طرق الحرير البرية والبحرية بين البقعتين الجغرافيتين والمجتمعات التي تقطنها لفترة طويلة من التاريخ ،فكانت الصين داعمة لحركات التحرر الوطنية العربية وفي عام ٢٠٠٤ تأسس منتدى التعاون الصيني العربي ومنذ ذلك الوقت تطور ليصبح منصة للتعاون الجماعي تغطي عدة مجالات باستخدام اكثر من عشر اليات للتعاون ،وفي عام ٢٠١٠ وضعت الصين والبلدان العربية اتفاقية تعاون استراتيجي ،وفهمت هذه الجهود في اطار سياسة شاملة للصين في جميع المجالات وهي موجهة خصوصا نحو تغذية التنمية الصناعية والاقتصادية للبلاد وتوفير اسواقا لانتاجها وقد اصبحت البلدان العربية ككل اكبر مورد للنفط الخام في الصين وسابع الشركاء التجاريين من حيث كبر حجم التجارة ،كما بلغ التبادل التجاري بين الصين والمنطقة العربية بحدود ١٧١ مليون دولار في عام ٢٠١٠ ،(حنفي وارفانيتيس ٢٠١٩ ، ٤٩. ٥٠) فكان للبيئات المتعددة التي تتعامل معها لاسيما المنطقة العربية اهمية كبيرة بالنسبة للصين بصفتها قوة عالمية لها مصالح اقتصادية ولابد في علاقات الصين الاقتصادية والسياسية مع أي دولة او كتلة اقتصادية ان يؤخذ في الاعتبار اثر تبلور تلك العلاقة في العلاقات الاقليمية الاخرى وفي استراتيجيتها العالمية لذلك تهتم الصين بالخليج ككل أي يشمل الاهتمام ايران والعراق بالاضافة الى دول مجلس التعاون الخليجي وهي تنتهج سياسة ترمي الى المحافظة على علاقات وثيقة وودية مع دول الخليج العربي قاطبة لكن ايران مهمة لها وكذلك العراق فهاتان الدولتان تمدان الصين بكميات ضخمة من النفط ،دون تناسي اهتمام الصين بدول الجوار العربي كتركيا و(اسرائيل)، (نيبلوك،٢٠١٧، ٧٥).

فما هي الاهداف التي سعت الصين لتحقيقها من خلال علاقتها بدول المنطقة العربية ؟

لقد حاولت الصين أن تتبع سياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية، وأن تتمسك بالعامل الذي تكسب به الصين ثقة دول المنطقة، وتسعى إلى أن يكون دور بكين هو الموجه الذي يدعم سبل السير في طريق السلم لرفع رصيدها لا أن تؤدي دور الهيمنة وبسط النفوذ والسيطرة ، لذا نجدها تؤدي أدوارا على المستويين الاجتماعي والاقتصادي لدول المنطقة ، وفي ظل ما تشهده المنطقة العربية من تغيرات جذرية على الساحة السياسية، فإنها عملت على رفع قدرات الوساطة الدبلوماسية، وتوسيع المشاركة في حل القضايا المهمة في المنطقة العربية والقيام بدور بناء في دعم التهدئة والسلام، وحماية الأمن والاستقرار،(المشاقبة ٢٠١٤ ، ٣٧٣) وقد اكتسبت الصين اهتماما متزايدا على صعيد العلاقات الدولية بفعل طبيعة المتغيرات الداخلية وفي

المقدمة منها الاقتصادية فضلا عن السياسية المترافقة مع المتغيرات الدولية اثر انهيار الاتحاد السوفيتي (السابق)وانتهاء الحرب الباردة ،الامر الذي فرض واقعا جديدا في توزيع القوى الاساسية في اسيا والعالم ،اذ سعت الصين لان يكون لها دور متقدم فيهما ،(الحديثي ١٩٩٥، ٣١) لكن الخوف من التدمير الشامل المتبادل بين القوى العظمى منذ الحرب الباردة أدى إلى محاولة إدارة الصراع بوسائل أخرى. وهذا هو حال العلاقات الأميركية–الصينية في العقود الثلاث الماضية ، فقد حاول كلا الطرفين الامريكي والصيني تحقيق أهدافهما بمزيج من أدوات التنافس الدولي وبخليط من إستراتيجيات التعاون الاقليمي والدولي ولترشيد الصراع بين الدولتين تم إطلاق الحوار الأميركي–الصيني الإستراتيجي والاقتصادي في ٢٠٠٩. وقد عُقِد حتى ٢٠١٢/٨/٥ أربع جولات سنوية كان آخرها الجولة الرابعة في العاصمة بكين في ٣–٤ مايو/أيار ٢٠١٢. وعادة ما يصطحب كبار المسؤولين في البلدين خبراء من مختلف الجهات الحكومية خلال هذه الجولات بغرض تبادل الآراء واستشراف إمكانات ترسيخ وتوسيع التعاون بين البلدين. وعقب اعلان الصين لمبادرة الحزام والطريق عام ٢٠١٣ زادت الخلافات بين الولايات المتحدة الامريكية والصين وقد عدت الولايات المتحدة بان الوسائل التي تستخدمها الصين تعمل على زيادة نفوذها في العالم ،لذلك جاء في استراتيجية الامن القومي الامريكية لعام ٢٠١٧ ،(الازرق ٢٠١٧ ، ١٣١) الاتي : ترى الولايات المتحدة بان المبادرة تهديدا استراتيجيا لمصالحها ،وان الصين تظهر كدولة عظمى مستخدمة الوفرة في الامكانيات الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية لتأدية الدور الجديد المناط بها .وتُعَد مبادرة الحزام والطريق (المعروفة سابقاً باسم حزام واحد وطريق واحد) انعكاساً صادقاً لاختيار الصين الإستراتيجي لتعزيز روابطها التجارية مع آسيا وأفريقيا للهيمنة على العالم، وبالتوازي مع النظام المالي الجديد، شرعت الصين في إنشاء نظام للأمن الجماعي العالمي وهي منظمة شنغهاي للتعاون.**فما هي الوسائل والأليات التي استخدمها الطرفين لتحقيق اهداف سياستهما تجاه المنطقة العربية ؟**

على الرغم من أن المنطقة العربية لم تعد منطقة بعيدة جغرافيًّا عن الصين، وتاريخيًّا لم تبد اهتمامًا بها ،إلا أن القادة الصينيين أدركوا أهميتها الاستراتيجية. ويمكن استقراء اهم عامل لتُحرِّك وتحكم السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية وهو يتعلق بأمن الطاقة، ففي عام ٢٠١٧، تفوقت الصين على الولايات المتحدة كأكبر مستورد للنفط في العالم (تستورد الصين ٦٥٪ من احتياجاتها من النفط)، وبينما يتزايد الإنتاج المحلي للولايات المتحدة من النفط فإن إنتاج بكين المحلي والذي اخذ يتراجع . **لكن الصين استخدمت العديد من الوسائل منها (الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية)والتي تجسدت في :**

اولا :الوسيلة الاقتصادية :فعلى المستوى الاقتصادي تعد الصين ثاني اكبر قوة اقتصادية بعد الولايات المتحدة الامريكية ومؤشر القوة الاقتصادية الاول هو الناتج الاجمالي للسلع والخدمات ،حيث يبلغ الناتج المحلي الاجمالي ضعف الناتج المحلي الصيني ،لكن عند حساب او قياس الناتج المحلي الاجمالي الصيني

للقوة الشرائية نجد ان الصين تمتلك اعلى من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية وذلك لان المنتجات الصينية يتمدد نشاطها دوليا ،الا ان الصين لم تقدم خيارها التعاوني مع كل دول العالم لاسيما الدول ذات الطابع الصراعي في تعاملها الدولي ولاسيما الهند، فترى الصين ان من اولوياتها هي النمو الاقتصادي وهي عازمة على ان لا تدع شيئا يشغلها عن هدفها المنشود، فضلا عن ذلك فان الصين في عملية انطلاقها الاقتصادي تركز على تحقيق الريادة الاقتصادية ،(همام٢٠١٤ ، ٣) وتعطي ارقام التبادلات التجارية لسنة ٢٠١٥ عددا من المؤشرات على ترسيخ حضور الصين الاقتصادي القوي في الخليج على سبيل المثال ،فقد زادت صادرات الصين الى الخليج بين سنتي ٢٠١١ و٢٠١٥ من ٤٣ ، ٦٥ مليار دولار الى ٧٧ ، ٩٣ مليار دولار وهي زيادة بلغت ٥ ،٤٢ بالمئة ، (نيبلوك٢٠١٧ ،٨١) وقد حصلت الشركات الصينية على عقود لمشاريع انشائية كبرى في منطقة الخليج العربي مثل مشروع (قطار الحرمين السريع) ذي الحساسية الثقافية ومصنع (وعد الشمال)للفوسفات في السعودية وقد ادلى سفير الصين لدى المملكة بتصريح سنة ٢٠١٣ تحدث فيه عن وجود ١٤٠ شركة صينية يعمل معظمها في قطاعات الانشاء والاتصالات والبنية الاساسية والبتروكيمياويات مصرحا بان قيمة هذه المشاريع بلغ بحدود ١٨ مليار دولار ، (نيبلوك ٢٠١٧ ، ٨٢)كما عملت الصين على التوسع في استثمارات الطاقة وتطوير الاعمال المتصلة ،حيث استخدمت الاستثمار الاجنبي المباشر في استخراج النفط والغاز عام ٢٠٠٧ في العراق مما ادى الى توسيع وصول الصين الى امدادات اضافية من النفط حيث تفوقت على الولايات المتحدة الامريكية كاكبر مستثمر اجنبي في العراق كذلك اصبحت ثالث اكبر مستورد للنفط من البلدان العربية حيث بلغت حصتها من تلك الواردات ٩ بالمئة عام ٢٠١٥ وزادت صادرات العراق الى الصين بنسبة ٨٦ ، ١٥ بالمئة عام ٢٠١٦ لتصل الى ٦٩٥ الفا و١٤٨ برميل ، (اليوسف٢٠١٧،٩١) وتعد السعودية من اهم الشركاء الاستراتيجيين للصين في المنطقة العربية ،لاسيما وان هدف الصين هو وضع حدود للهيمنة الامريكية على العالم ،فاتجهت نحو غرب اسيا لتوثيق علاقاتها مع المنطقة العربية ففي عام ٢٠٠٢ اصبحت الصين اول سوق للنفط السعودي وهو ما يمثل درجة عالية من الاعتماد المتبادل والذي ينبغي الا يتأثر بالتطور المفاجئ للصراع ، فحرص الصين على ادارة هذه الاعتمادية الاقتصادية في اطار من الشراكة الاستراتيجية ادراكا منها ان الطلب على الطاقة من اقتصاديات الدول الاسيوية مثل اليابان والهند وكوريا الجنوبية سوف ينافس الطلب الصيني لذلك عمدت الى تعزيز العلاقات الصينية السعودية في نسق شراكة استراتيجية تؤمن للصين حصتها ، (علي ٢٠٠٨ ، ١١٤)كما تعد الصين الاولى للصادرات لعدة دول في المنطقة العربية ايضا بما في ذلك عمان والسعودية والكويت وقطر والعراق حيث فاقت صادراتها وارداتها من الصين كما تميزت بلدان مجلس التعاون الاربع والعراق بفائض تجاري مع الصين وتبلغ حصتها مجتمعة ٤٢ بالمئة من واردات الصين من النفط ، ويرجع الدافع وراء هذا الارتفاع هو تعطش الصين للنفط والغاز

وهي تعد حاليا اكبر مستورد للنفط الخام في العالم حيث وصلت وارداتها من النفط في نهاية ٢٠١٥ الى ٨ ملايين برميل على الرغم من تباطوء الاقتصاد الصيني خلال الفترة ٢٠١٣ . ٢٠١٥ وتفوقت الصين على الولايات المتحدة الامريكية كاكبر مستهلك للطاقة في عام ٢٠١٠ اذ انها المستهلك الاول للعديد من السلع مثل الفحم وخام الحديد ومعظم المعادن الاخرى،(اليوسف ٢٠١٧، ٩٣)اما الامارات العربية فتعد الشريك التجاري الثاني للصين في المنطقة العربية حيث تضاعفت التجارة غير النفطية معها خلال السنوات ٢٠٠٢ ولغاية ٢٠١٢ لستة اضعاف لتصل الى ١٧٧ مليار دولار خلال تلك الفترة وبلغ اجمالي حجم التجارة بما فيها التجارة النفطية الى ٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢ وكان من المتوقع ان يصل حجم التبادل التجاري بينهما الى ٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٦ كما وتشمل العلاقات الثنائية بين البلدين التكنولوجيا والطاقة والغاز والسلع الاستهلاكية والخدمات وصناعة السيارات والمنسوجات كما انشات الشركات الصينية مشروعات ضخمة في الامارات ،كما قفز حجم التبادل التجاري بين الصين وبلدان مجلس التعاون الخليجي في عام ٢٠١٢ الى ٠٣، ١٥٥ مليار دولار بزيادة ١٥، ٩ بالمئة على اساس سنوي محتلا نحو ٧٠% من اجمالي حجم التجارة مع البلدان العربية وتشمل مجالات التبادل التجاري البتروكيمياويات والصناعات الخفيفة والالات وتجميع السيارات وفي الوقت نفسه حقق التعاون بين الجانبين نتائج ايجابية في مجال الخدمات المالية والسياحة والطيران وغيرها ،كما بلغ حجم التبادل التجاري مع العراق ١٧ مليار و٥٠٠ مليون دولار في عام ٢٠١٢ وكان من المتوقع ان يرتفع الى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٣ ، كما سجلت التبادلات الاقتصادية والتجارية بين الصين والبلدان العربية زيادة بنسبة ١٣ ، ٥ بالمئة خلال عام ٢٠١٢ لتصل الى ٢٣٢ ، ٤ مليار دولار امريكي ما جعل من البلدان العربية سادس اكبر شريك تجاري حيث تم تحسين الية التعاون الاقتصادي والتجاري من خلال توقيع ٢١ اتفاقا بين الصين و٢١ دولة عربية في مجال الاقتصاد والتجارة والتعاون الفني حتى عام ٢٠١٣ ، (محمد ٢٠١٣، ١٠ . ١١) وتفضل الصين النفوذ الاقتصادي على النفوذ العسكري لتعزيز تواجدها في المنطقة العربية ، وتستغل الصين مبادرة "الحزام والطريق" لتحقيق ذلك، ففي ورقة السياسة العربية أكدت بكين أهمية التعاون في مجال الاستثمار والتجارة وأبرزت الورقة كذلك رغبتها في تقديم المساعدات والقروض للدول العربية وفي تموز ٢٠١٨، تعهدت الصين بتقديم ٢٠ مليار دولار كقروض تجارية للدول العربية.

ثانيا :الوسيلة السياسية : ان الدبلوماسية الناعمة التي تتبعها الصين اليوم هي الدبلوماسية التي تقوم على استخدام الاقناع بدلا من الاكراه وتزيد من قدرة الصين وجهازها الدبلوماسي الضخم المنتشر في انحاء العالم على جذب الاخرين عبر وسائل عديدة ثقافية ،اقتصادية ،خيرية واغاثة الفقراء والمشاركة في اعمال المنظمات الدولية والقوى المتعددة الجنسيات حيث تولي تقديم الخدمات والمشاريع المجانية التي تسهل حياة الناس في الدول الاجنبية لخلق تواصل مع القواعد الجماهيرية ،(المدني ٢٠١٦ ، ٧٢) كما تبنت الصين

توزيع المكاسب في سياستها الخارجية واقدمت على مبادرات فعلية بالتوقيع على اتفاقية تعاون وصداقة مع دول شرق اسيا ودول افريقيا والدول العربية وتشمل استراتيجية توزيع المكاسب وسيلة الدبلوماسية الناعمة على تشجيع الشركات الصينية للاستثمار في الخارج وتقليل المخاوف من الاقتصاد الصيني وتشجيع القدوم للصين لغرض الدراسة والتدريب والاطلاع على التجربة الصينية وفتح الاسواق امام منتجات هذه الدول وعززت هذه السياسة من الدبلوماسية الناعمة في دور الصين في حل النزاعات الاقليمية والدولية ،(المدني ٢٠١٦،٦٣) وقد ترجم التعاون الصيني مع اهم دول الخليج وهي السعودية والتي توجت بزيارة ومشاركة الرئيس الصيني (شي جينبينغ)في زيارة رسمية امتدت ثلاثة ايام للمشاركة في ثلاث قمم من ٢٠٢٢/٩/٧ وقد صدر عن قمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية اعلان الرياض والذي اكد اهمية التعاون الصيني عبر الأليات القائمة وقدم خطة عمل لتعزيز العلاقات والتعاون بين البلدان في المجالات المختلفة ، (قمة الرياض العربية الصينية ، صحيفة الغد)

ثالثا :الوسيلة العسكرية :بعد انتخاب الرئيس الامريكي الاسبق باراك اوباما رئيسا للولايات المتحدة الامريكية عام ٢٠٠٨ سعت الصين لاظهار قوتها في اطار النزاعات الاقليمية العسكرية مع حلفاء الولايات المتحدة الامريكية لذلك كان التركيز على المبادرات العسكرية في منطقة الخليج العربي ، ففي نهاية عام ٢٠١٢ بدأت الادارة الامريكية في تنحية الجهود العسكرية جانبا وركزت على العناصر الدبلوماسية والاقتصادية في محاولات للتصالح مع الصين ،فاعادت التوازن من خلال التركيز على المنطقة العربية لزيادة اهميتها الاستراتيجية في القرن الحادي والعشرين ،(عواد ٢٠١٦ ، ٦١) وردا على ذلك بدات الصين تزيد من نشاطها العسكري حيث زادت صادرات الاسلحة الرئيسة الصينية بنسبة ٧٤% في المدة ٢٠٠٧ . ٢٠١٦ وزادت حصة الصين في صادرات الاسلحة العالمية من ٨، ٣% الى ٢،٦% ،(شودار ٢٠١٧ ، ٧٠) مما جعل من هذه القضية سببا في توتر العلاقات الامريكية . الصينية وبالمقابل اعتقدت الصين ان الضجة التي اثارتها الولايات المتحدة الامريكية وشركائها حول البرنامج النووي الايراني واحتمالات التحول به في مسارات غير السلمية تعد جزءأ منها اداة من ادوات الحرب النفسية والدعائية الامريكية ضد ايران لتحقيق الهدف الذي تريده وهو زرع الخوف وتضخيمه في اذهان دول الخليج من خطر ايران العسكري عليها وهذا الهدف تحققه الولايات المتحدة الامريكية من خلال توظيف فكرة العدو لابتزاز دول الخليج العربية واغراقها بصفقات اسلحة لا تحتاج اليها ولن تستخدمها هذا بالاضافة لطبيعة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الامريكية على الصين في هذا الشأن وانها ضغوطات ذات جدية كبيرة ،(الشجيري٢٠١٥ ، ٦٣)

رابعا :الوسيلة الثقافية : ففي المجال الثقافي قفد نما التعاون العلمي والبحثي بين الصين والدول العربية بعد ان اصبحت الصين واحدة من الشركاء الدوليين المهمين في المنطقة لكنه اقتصر على ٢% الى ٣% من المنشورات العربية وتبدو هذه النسبة صغيرة جدا اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان ٢. ٦٧ % من

المنشورات في المنطقة العربية تكتب مع شريك اجنبي ،لذا فانه مجال ايجابي لاستمرار العلاقات المتعددة الاطراف اكثر من العلاقات الثنائية ، (حنفي وارفانيتيس،٥٠) ولقد اعلنت وثيقة الصين عن السياسة العربية عن اهتمام الصين باجراء تعاون علمي مع المنطقة العربية ،لكن المبادرات ليست بالكثيرة ،فهنالك مشروع لجامعة صينية . اردنية واخر في مرحلة التخطيط يسمى (مشروع العلماء الشباب المتميزين القادمين الى الصين)والذي يشجع تبادل الشباب المتعلم الموهوب بين الصين والبلدان العربية ،وبحسب ما يقول بعض الكتاب ،انه لامر مدهش جدا ان بلدا كالسودان لديه علاقة وثيقة مع الصين منذ عام ١٩٥٦ عندما ساعدت الصين السودان في جميع مجالات التنمية ،ولكن التعاون العلمي بينه وبين الصين ضئيل جدا ،فهنالك اكثر من ٢٠٠ مشروع من المساعدات الصينية والقروض الميسرة والاستثمارات في اطار اتفاقية التجارة والاستثمار مقابل النفط الذي تشتريه الصين من السودان ،الا ان المشروع الوحيد الذي لم يتم تنفيذه كان نظام معلومات متكامل للتعليم العالي ،فمن الواضح انه لم يكن هنالك مؤشرات للعرض الصيني او الطلب السوداني لتعزيز التعاون العلمي وهذا هو ما تكرر في الجزائر عام ٢٠١٥ ،عندما بلغت الايرادات السنوية الاجمالية لمشاريع بناء الشركات الصينية في الجزائر اكثر من ٨ مليار دولار من دون أي مكون بحثي كبير لهذا التعاون الاقتصادي ،(حنفيو ارفانيتيس ،٦٣)وبعد دخول القرن الجديد وتحت اطار منتدى الصين والبلدان العربية لعام ٢٠٠٤ تم التطوير المتعمق للتعاون العربي . الصيني الشامل وعلاقات التعاون الاستراتيجي للتطور المشترك . وفي عام ٢٠١٣ طرح (شي جين بينغ)رئيس الصين مبادرة البناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن ٢١ وحصل على الاستجابة الايجابية والمشاركة الفعالة من البلدان العربية واعربت كل دولة عن دعمها وترقبها للتعاون المستقبلي من اجل الحزام والطريق ، (شمس الدين ٢٠١٧ ،٥١) وانطلق المنتدى الاقتصادي للصين والبلدان العربية لعام ٢٠١٠ ومعرض الصين والبلدان العربية لعام ٢٠١٣ ، (شمس الدين ٢٠١٧،٥٤) وفي ٥ حزيران ٢٠١٤ كانت الدورة السادسة من منتدى التعاون العربي . الصيني ،وطرح الرئيس شي جين بينغ الكثير من الافكار والمحتويات والمجالات الجديدة التي يمكن تنفيذها في الحزام والطريق ،كتشكيل معادلة التعاون (١+٢+٣) والمتمثلة باتخاذ مجال الطاقة محورا رئيسا ومجالي البنية التحتية وتسهيل التجارة والاستثمار كجناحين و٣ مجالات ذات تقنية متقدمة وحديثة تشمل الطاقة النووية والفضاء والاقمار الاصطناعية والطاقات الجديدة كنقاط اختراق في التعاون وتعزيز التعاون في الطاقة الانتاجية ، (شمس الدين ٢٠١٧ ، ٥٦)

والخلاصة أن استعداد الصين للتعامل مع كافة حكومات المنطقة العربية ، والامتناع عن محاولة نشر قيمها أو أيديولوجيتها في المنطقة خير دليلٍ على ضبط النفس العملي لبكين في المنطقة العربية ، ومحاولة خلق صورة مختلفة تمامًا لها عن تلك الصورة النمطية للولايات المتحدة.

المحور الثالث : مستقبل العلاقات في ضوء التنافس حول المنطقة العربية (المتغيرات والمحددات)

ان العلاقات الأمريكية . الصينية وبحسب ما يراه الكثير من الخبراء والمحللون الاستراتيجيون تتجه نحو مستقبل يكتنفه الغموض، وتأتى عوامل انعدام الثقة وميزان القوى والقيادة السياسية فى مقدمة العوامل المؤثرة على العلاقات بين الجانبين. ولا شك أن الصراع والصدام العسكري هو آخر ما يرغب به الطرفان. ويمكننا القول إن العلاقات الأمريكية . الصينية ذات طبيعة مركبة من عدة عناصر ألا وهى: (الحرص الأمريكى على علاقة شراكة مع قوة كبرى صاعدة، الحرص الأمريكى على منع اليابان وبلدان آسيا المجاورة من التعاون المفتوح مع بكين .وكذلك الحرص الأمريكى على إبقاء التطور والنفوذ الصينى تحت المراقبة الأمريكية الدائمة وفي الوقت نفسه، من غير المرجح أن تتحدى الصين الهيمنة العسكرية الأمريكية على المنطقة العربية في أي وقت قريب ،لهذا سوف يتم تناول مستقبل العلاقات الامريكية الصينية وتنافسهم على المنطقة العربية في ضوء مشهدين :

اولا :مشهد الصراع على مناطق النفوذ.

اولا :لقد سعت الصين لتعزيز خطابها السياسي لتؤسسه على تراثها الحضاري وخبراتها التاريخية فحاولت ان تؤطر مشروعها في اطار تعاوني سلمي يعزز التواصل الحضاري مع الاطراف الدولية الاخرى ومن خلال ثلاث عوامل اهمها منها مبادرة الحزام والطريق فهي ترفض تعزيز حضورها في الاقاليم التي تستهدفها تلك المبادرة من خلال الحروب وخلق الازمات ورغم ارتفاع تكلفة النهج الصيني فان البديل الصراعي لتعزيز المكانة والنفوذ يبقى على الارجح اعلى تكلفة واقل مردودا،(علوي٢٠١٨،١٦٣) والثاني : ان الاستثمارات الصينية الكثيفة في المنطقة، والتي تمثل دافعًا إضافيًّا للصين للحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة العربية ، فتتركز الاستثمارات الصينية بنسبة ٨٠% في قطاع الطاقة، كما أن بكين لديها استثمارات ضخمة في مشاريع البنية التحتية في العراق وليبيا وإيران، كما ان الشركات الصينية تضخ في الدول العربية استثمارات ضخمة في مجالات كالنقل والعقارات، كما تتعاون بكين مع (إسرائيل) في مجال التكنولوجيا الزراعية والصناعات التقنية والطبية. ومن المتوقع أن يزداد عدد المشروعات التي تنفذها الصين في المنطقة في ظل مبادرة "الحزام والطريق". ورغم عدم وجود إحصائيات رسمية حول عدد الصينيين في المنطقة العربية، إلا أن المحللين يقدرون عددهم بحوالي ٥٥٠ ألف صيني. أما العامل الثالث فيتعلق بأن المنطقة العربية كانت لفترة طويلة بمثابة أداة لتشتيت الولايات المتحدة عن بسط نفوذها بشكل أكبر في آسيا والمحيط الهادي، وقد صرح Qu Xing رئيس معهد الصين للدراسات الدولية بأن استمرار المشكلات في المنطقة العربية يخدم مصالح الصين من خلال تشتيت الولايات المتحدة عن قضية صعود قوى جديدة تنافسها في النظام الدولي. واليوم تزحف الصين بقوَّة نحو قمَّة النظام الدولي، وذلك ترجمةً لرؤيةٍ تبنّاها الحزب الشيوعي

بتطوير الصين لتُصبح دولةً متقدِّمةً متوسِّطة المستوى بحلول عام ٢٠٣٥م، وإلى قوَّةٍ عُظمى على مستوى الولايات المتحدة عام ٢٠٥٠م. هذا الاندفاع الصيني فرضَ على واشنطن ضرورةَ مراجعة سياساتها تجاه بكين، وبالفعل بدأت في التحوُّل من سياسة الشراكة الإستراتيجية التي سادت بعد نهاية الحرب الباردة على المستوى الدولي إلى التنافُس الإستراتيجي ، اذ تقوم الاستراتيجية الصينية في الأساس على عامل الزمن ولا يتعجلون في مزاحمة أمريكا في ريادة العالم، على اعتبار أن واشنطن تتحمل العبء الأكبر في التصدي للمشكلات الدولية، الأمرالذي استنزف قواها في ظل التقصير في مجال تنمية نِظام عالَميّ أكثر تعاوناً وأكثر انسجاماً، وتعميم النزاعات بدلاً من احتوائها أو إطفاء نيرانها ، وتشيرالعديد من الدراسات الى ان الصين ستحل اقتصاديا محل الولايات المتحدة الامريكية بحلول عام ٢٠٥٠ وهذا النجاح المتزايد والمقلق للولايات المتحدة الامريكية ،الا ان الصين ما زالت تعد نفسها دولة نامية كما يسمح بذلك التصنيف الذاتي داخل منظمة التجارة العالمية (WTO) وبالتالي ترفض مسالتين مهمتين وهما :

١. الرقابة الدولية على انبعاثاتها الغازية .

٢. الاعتماد على الشرطين الايكولوجي والاجتماعي كمحددات للمفاوضات الدولية (أي يجب عدم الربط بين موضوعات التفاوض بشان نظرية الربط في المفاوضات بين الاطراف).

ومن المتوقع أنه بحلول عام ٢٠٣٠ ستزداد نسبة النفط الذي تستورده الصين إلى ٨٠٪ من إجمالي احتياجاتها النفطية ، ومن الجدير بالذكر أن الصين تعتمد اعتمادًا كبيرًا على واردات النفط من المنطقة العربية وعلى الرغم من محاولات تنويع المصادر النفطية، إلا أنه لا يزال ما يقرب من نصف واردات بكين من النفط يأتي من المنطقة. لذلك فإنها ستعاني بشكل أكبر من الولايات المتحدة إذا تم قطع إمدادات النفط من المنطقة العربية. وبناء عليه، فإن الصين تحرص على استقرار الأوضاع في المنطقة بشكل أكبر من الولايات المتحدة، وذلك في ضوء رغبتها في الحفاظ على تدفق النفط ، فمنطقة الخليج العربي تعد ركيزة جغرافية وقيمة سوقية مهمة لمشروعات الربط الاقتصادي الصيني العملاقة على المستوى الدولي وتحديدا مبادرة الحزام والطريق ومن ثم فان الصين اهم شريك تجاري لدول الخليج العربي وعلى اراضي دوله تمر المراحل الاولى من الطموح الصيني للهيمنة الاقتصادية على النظام الدولي والتي لاشك يتبعها طموح الهيمنة السياسية وحتى خلق نموذج اقتصادي صيني بديل عن النموذج الغربي في المنطقة والترويج له عبر عمليات التنمية في البلدان المتعثرة ماليا من خلال البنك الاسيوي للتنمية والذي اصبح ينافس البنك والصندوق الدوليين اللذان تهيمن عليهما الولايات المتحدة الامريكية ولعل الشراكة الصينية . الايرانية المعلن عنها في عام ٢٠٢١ تعد تطبيقا واضحا وكون العلاقات الأمريكية . الصينية لا تسير على وتيرة واحدة، وتتأرجح بين التعاون والصراع فضلا عن تشابك أبعاد العلاقات بين القوتين الاقتصادية والعسكرية؛ فلم يعد مستقبل العلاقات بينهما محكوما فقط بالمصالح التجارية والاقتصادية بين البلدين أو بالإستراتيجية العسكرية والأمنية

لهما؛ ومحاولة سعى الطرفين تحقيق قدر ما من التوازن فى مجمل هذه العلاقات رغم الافتقار إلى الثقة المتبادلة على الصعيد السياسي وقد ظهر التباين في المواقف بين الولايات المتحدة والصين جليًّا مع انطلاق الثورة السورية ومع اتساع نطاق انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها قوات النظام السوري ، فقد أعاقت بكين وموسكو أية قرارات لإدانة النظام الحاكم في دمشق أو فرض أية عقوبات فاعلة ضده ، وقد أثار هذا الموقف خلافا علنيًا مع الولايات المتحدة ، ويمكن تفسير هذا الموقف الصيني بأن بكين لا تريد نظامًا تابعًا للولايات المتحدة في دمشق من جهة وبالعلاقات الخاصة بين دمشق وبكين وتأييد كلا العاصمتين للأخرى في القضايا الدولية المهمة كمرتفعات الجولان المحتلة بالنسبة لسوريا وقضايا تايوان والتبت وحقوق الإنسان في حالة الصين من جهة أخرى. وبالإضافة إلى هذا التطابق في المواقف السياسية فإن العلاقات الاقتصادية بين دمشق وبكين قد توطدت ، فحاليًا تُعد الصين من أكبر الشركاء التجاريين لسوريا كما أن بكين هي ثاني أكبر مستثمر غير عربي في سوريا. ورغم هذه التباينات الواضحة في المواقف فإن كلاً من واشنطن وبكين حريصة على أن لا تعكر هذه التمايزات الإقليمية جوهر العلاقة بين القطبين الدوليين الكبيرين ،(هايم و ستينسلي،يناير ٢٠٢٠ ،موقع الكتروني) وبعدما أيقن الأمريكيون استحالة تضييق الخناق على الصين سياسياً لجأوا إلى الجانب الاقتصادي فما أقدم عليه الرئيس الامريكي ترامب لم يقم به أي من الرؤساء السابقين للولايات المتحدة والذين اكتفوا بالتلويح بإجراءات عقابية، لكن ترامب دخل فعلاً في حرب تجارية مع الصين حيث وقع في ٢٢ مارس ٢٠١٨ قرارًا يسمح لبلاده بفرض رسوم جمركية على واردات صينية بقيمة ٦٠ مليار دولار.أن بكين قد تخطط لفتح قواعد عسكرية أخرى بخلاف قاعدة جيبوتي، إلا أن ذلك لن يكون كافيًا لدعم أي عمليات بحرية صينية واسعة في المنطقة العربية ، وذلك لامتلاك الولايات المتحدة شبكة قواعد ومرافق عسكرية واسعة في المنطقة. فالصين ليست لديها نية حقيقية لتحدي الولايات المتحدة عسكريًّا في المنطقة العربية ، أذ يفضل صانعو السياسات الصينيون أن تظل واشنطن غارقة في المنطقة العربية بدلًا من التركيز على آسيا، كما أن الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة العربية لا يستنزف الموارد العسكرية الأمريكية فحسب، بل يعمل على منع نشوب الصراعات الإقليمية التي قد تهدد تدفق النفط إلى الصين، خاصة في ظل الحاجة المتزايد ة للنفط في بكين.وهناك خطوتين أساسيتين لتحقيق هذا الحلم الصينى:

–البحث عن تحالفات صينية مضادة لسياسات الاحتواء الأمريكى، ولتشكيل جبهة فى مواجهتها لإضعافها استراتيجيا، ومن ذلك تقوية العلاقات الصينية مع روسيا حتى وصلت إلى تطوير نوع من الشراكة الاستراتيجية، وكذ لك تطوير العلاقات مع رابطة دول جنوب شرق آسيا (منظمة آسيان).

–بروز معالم هيمنة صينية على دول المنطقة بما تحمله الثقافة الصينية من طموحات قوية وبما لديها من إمكانات بشرية واقتصادية هائلة وهذا الوضع ربما يعصف على المدى المتوسط بالمصالح الأمريكية إذا

أخذنا فى الاعتبار أن هناك ستين مليون مهاجر صينى ينتشرون فى دول الجوار الآسيوى، ويشكلون بؤرا اقتصادية وثقافية وربما سياسية عسكرية عند اللزوم.

ثانيا :مشهد التعاون والحوار وتقسيم مناطق النفوذ.

ان مستقبل العلاقات الأمريكية . الصينية مستقبل يكتنفه الغموض ولا يمكن التكهن بملامحه، وعما إذا كان سيشهد تعاونا أم صراعا ، لكن إذا لم يشهد هذا المستقبل على المدى القصير والمتوسط تحسنا وتعاونا ملحوظين بين الولايات المتحدة والصين على الأرجح من المكن ان يشهد تعاونا حذرا، لقد بلغت العلاقات العسكرية الامريكية . الصينية اعلى مستوياتها في العقد الاخير من الحرب الباردة ،حيث تأسست تلك العلاقة على مصلحة مشتركة في مواجهة الاتحاد السوفيتي السابق عدو بكين على المستوى الاقليمي ومنافس الولايات المتحدة الامريكية على المستوى الدولي ،فعندما تولى (دينغ شياو بينغ)السلطة في سنة ١٩٧٩ فشكلت واشنطن وبكين ائتلافا دوليا لمواجهة موسكو وباعت الولايات المتحدة الصين في ذروة علاقاتهما معدات عسكرية بل تمت الموافقة على نقل التكنولوجيا العسكرية الى جيش التحرير الشعبي وهي خطوة غير واردة اليوم ،فشملت عمليات نقل التكنولوجيا تلك خط انتاج لذخائر حديثة وترقية للمعدات الالكترونية في مقاتلات جاي . ٨ الصينية وقابلت الصين تلك الخطوة بالسماح للولايات المتحدة بتشغيل مركز تنصت في مقاطعة كسينجيانغ شمال غرب البلاد لجمع البيانات عن التجارب النووية السوفيتية ،(مؤسسة ستراتفور ،١٥٢،٢٠١٦) وفي اطار هذا المشهد ينبغي ان نفهم خطط الصين المتعلقة بالبنية الاساسية والاتصالات في المنطقة العربية واسيا الوسطى في سياق الاستراتيجيات العالمية الاجمالية التي تنتهجها الصين ، حيث تنشط هذه الاستراتيجيات على مستويات متنوعة احدها بروز اهتمامها بالمحافظة على علاقاتها الايجابية بالولايات المتحدة الامريكية مع الاقرار بان مصالح الصين الاقتصادية والسياسية ستتضرر في حال وقعت مواجهة بين الصين وبين القوة العظمى الوحيدة في العالم ، وهنا يتعين ان تبحث الصين عن دور عالمي ليس من خلال مواجهة هياكل القوة بل بدمج الصين في نظام القوى والنفوذ العالمي .وهنا لا يقتصر النظام العالمي على وجود الولايات المتحدة الامريكية بل وجود شبكة مؤسسات (صندوق النقد الدولي ،هيئات الامم المتحدة ،البنك الدولي) لكن الخوف من التدمير الشامل المتبادل بين القوى العظمى منذ الحرب الباردة أدى إلى محاولة إدارة الصراع بوسائل أخرى. وهذا هو حال العلاقات الأميركية–الصينية في العقود الثلاث الماضية؛ فقد حاولت كل من واشنطن وبكين تحقيق أهدافهما بمزيج من أدوات التنافس الدولي وبخليط من إستراتيجيات التعاون إقليميًّا وعالميًّا. ولترشيد الصراع بين الدولتين تم إطلاق الحوار الأميركي–الصيني الإستراتيجي والاقتصادي في ٢٠٠٩،وجاء انطلاق الحوار الإستراتيجي–الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة في ٢٠٠٩ على خلفية التراجع الاقتصادي الكبير للولايات المتحدة في ٢٠٠٨ واستمرار النمو المطرد في الاقتصاد الصيني بصورة يرى كثير من رجال المال والأعمال في الولايات المتحدة أنها قد تهدد السيادة

الأميركية على الاقتصاد الدولي التي ترسخت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. فالاقتصاد الصيني الذي لم يكن يجاوز ٦,٧% من حجم الاقتصاد الأميركي عند تفكك الاتحاد السوفيتي، أصبح الآن يناهز نصف حجم الاقتصاد في الولايات المتحدة. وإذا ما استمرت معدلات النمو في البلدين على وتيرتها الحالية فإن الصين ستزيح الولايات المتحدة عن قمة النظام الاقتصادي الدولي في غضون عقدين من الزمن على أقصى التقديرات وقد ركزت جولات الحوار الأربعة لعام ٢٠١٢ التي عُقِدت على خلفية الأزمة الاقتصادية الدولية، على تعميق وترسيخ التعاون الاقتصادي بين البلدين من جهة وعلى التعاون المشترك لتحفيز النمو على المستوى الدولي من جهة أخرى. وقد أظهرت الصين قدرًا من التجاوب مع المطالب الأميركية فيما يتعلق بتعويم سعر صرف العملة الصينية، وتقديم ضمانات أكبر لحقوق الملكية الفكرية، وفتح الأسواق الصينية للصادرات الأميركية، وتخفيض الدعم المنظور والمستتر للشركات الحكومية الصينية. وفي المقابل فقد وعدت واشنطن بتسهيل نقل التكنولوجيا المتقدمة في المجالات المدنية، وبتخفيض القيود على صادرات الصين. كما تطرقت المحادثات الثنائية لتنسيق مواقف البلدين فيما يتعلق بالأزمة الاقتصادية في منطقة اليورو، وتدعيم دور صندوق النقد الدولي في تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول المختلفة ، (حمد وسكيدمور ، ٢٠١٨،مركز الجزيرة) اذن فالصين تعتمد ادوات القوة الناعمة في التعامل مع التركيز على الدبلوماسية الاقتصادية والثقافية على عكس الولايات المتحدة الامريكية والتي تعتمد في سياستها الخارجية على القوة الصلبة ، (شكراني ،٢٠١٦،١٠٥) وكان من المتوقع انه بحلول عام ٢٠٢٠ سوف تستحوذ الصين على معظم صادرات مجلس التعاون الخليجي بقيمة تناهز ١٦٠ مليار دولار كما ستهيمن الصين ايضا على سوق الواردات بتصديرها سلع بنحو ١٣٥ مليار دولار الى الخليج العربي أي نحو ثلثي صادرات سنة ٢٠١٣،حيث ان تزايد نصيب الصين من صادرات مجلس التعاون الخليجي يتناسب مع صعودها الاقتصادي اذ زاد النمو الى ثلاثة امثاله منذ سنة ٢٠٠١ وبلغ ١٢ بالمئة في سنة ٢٠١٣ وقد شكل عام ٢٠١٧ نسبة ١٤ بالمئة من واردات مجلس التعاون ، (نيبلوك ٢٠١٧ ، ٨٠) لقد اصبحت العلاقات الامريكية . الصينية تتجه نحو المواجهة والصراع على المصالح ولاسيما الاقتصادية منها ،اذ بدات الخلافات المؤجلة او الكامنة خلال مدة السبعينات والثمانينات من القرن العشرين تبرز في العلاقات الثنائية وتحول اهتمام الدولتين من مراقبة التشكيل والوضع الاستراتيجي الدولي الى الاهتمام بالمسائل الثنائية وسعي الولايات المتحدة الامريكية للحفاظ على وضعها كقوة عظمى مهيمنة تمتلك كل مقومات عناصر القوة الصلبة ، (برونيه ،و جيشار ٢٠١٦ ، ٢٩) وتتشابه المصالح الصينية والأمريكية في المنطقة العربية و بشكل ملفت ، فدول الخليج العربي تزود الصين بجزء كبير من نفطها وغازها الطبيعي المستورد، وهذه تبعية يمكن أن تنمو في السنوات القادمة وفي المقابل ازدادت قدرة الولايات المتحدة على الاكتفاء الذاتي فيما يتعلق بإمدادات الطاقة لديها ومع ذلك تبقى أسعار الطاقة العالمية وبالتالي الاقتصاد العالمي عرضة للاصطدامات الناشئة في المنطقة، حيث يعتمد

حلفاء الولايات المتحدة في آسيا وأماكن أخرى وبشكل حاسم على إمدادات المنطقة العربية وبالمثل كانت كل من الولايات المتحدة والصين مكانا لهجمات إرهابية موجهة أو مستلهمة من جماعات متمركزة في المنطقة العربية، كما سعت كل منهما إلى معالجة المشكلة من أساسها. وبالنسبة للولايات المتحدة يعني ذلك شن حملة عمليات لمكافحة الإرهاب إلى جانب ممارسة ضغوط دبلوماسية واقتصادية تستهدف الدول التي ترعى الجماعات الإرهابية. ومن جانبها، سعت بكين إلى التعاون مع الحكومة السورية فيما يتعلق بالمقاتلين الأجانب من أقلية الأويغور.(**سينغ** ،معهد لندن للشرق الأوسط ،٢٠١٨) وهنالك سيناريو واحدًا لإمكانية حدوث تحولات في السياسة الصينية تجاه المنطقة العربية في حال تعرض المصالح الصينية بالمنطقة لهجوم إرهابي، مما سيدفع صانعي السياسات الصينية إلى تبني سياسة جديدة هناك، وحال حدوث هذا الهجوم من المتوقع أن تختار بكين ردًّا عسكريًّا سريعًا لا يشمل توريطها في المنطقة بشكل أكبر، وقد يشمل هذا الرد استخدام قوات العمليات الخاصة لتنفيذ بعض العمليات أو استخدام الأسلحة الدقيقة لتوجيه ضربات ضد الجماعات أو الحكومات التي تعتبر مسئولة عن الهجوم، إذ من المستبعد تمامًا قيام الصين بشن أي هجوم بري، ويُعزَى ذلك بالتأكيد لعدم رغبتها في تكرار الأخطاء الأمريكية في العراق وأفغانستان.(**هايم و ستينسلي**،يناير ٢٠٢٠) وبطبيعة الحال، من غير المرجح أن يؤدي صراع المصالح بين الولايات المتحدة والصين في المنطقة العربية إلى احتمال وقوع صراع فحسب، بل أيضاً إلى قيام تعاون بين الطرفين ، فلا يستطيع أي طرف باحتمال تحمل أعباء المنطقة وحده، أو بأن تصبح المنطقة مسرحاً لصراع القوى الكبرى. ومع ذلك، فإن التعاون لا يعتمد على تحديد التهديدات والفرص المشتركة في المنطقة العربية فحسب، بل على تصور المنافسة الاستراتيجية بين الدول بطريقة تكون محصلتها صفر على نحو كامل [أي لا يكون فيها تكافؤ بالربح والخسارة]. وإذا استطاع الطرفان القيام بذلك، فإن المصالح المشتركة للولايات المتحدة والصين في المنطقة العربية قد تصبح مصدراً للتخفيف من التوترات الثنائية في آسيا، وليس امتداداً لها. والتساؤل الذي يطرح نفسه هل تستطيع مبادرة الحزام والطريق والتي وضعت لبناء شبكة طرق دولية كبرى تربط معا العديد من دول اسيا انطلاقا من الصين وصولا الى العديد من الدول الاوربية والافريقية على ان تكون الصين مركز لتلك الشبكة وتنافس الوجود الامريكي في اغلب تلك الدول ؟وهذا التساؤل يمكن ان تثبته السنوات القادمة من عمر المبادرة حيث قدم الصين برنامجا ولاول مرة يتكون من شبكة متكاملة من البنية الاساسية والكوادر البشرية والخدمات المالية التي يمكن ان تسهل نقل البضائع والسلع والمواد الاساسية في وقت يقل من نصف الوقت الذي كانت تحتاج اليه عمليات النقل الدولي في السابق وهو الامر الذي سيعطي الصين مكانة دولية ونفوذ جديد ، اذ تعد مبادرة الحزام والطريق (المعروفة سابقاً باسم حزام واحد وطريق واحد) والتي وصفها شي جين بينغ بأنها «مشروع القرن»، انعكاساً صادقاً لاختيار الصين الاستراتيجي لتعزيز روابطها التجارية مع بقية أوراسيا وأفريقيا، واغتنام الفرصة لتعزيز تراكم «القوة الناعمة»، وينقسم مشروع طريق الحرير

إلى «طريق بري» (الحزام الاقتصادي)، وطريق الحرير البحري للقرن ،(ليلى بن هدنة ٢٠١٩) وهذه المبادرة تتضمن استثمارات بقيمة ٥ تريليونات دولار، منها ٤٣% في قطاعات الطاقة، و٤١% في قطاع النقل السككي، و٦% مجمعات صناعية، و٢% طرقاً، و٣% موانئ، و٥% معدات.

الخاتمة

ان المعركة الحقيقية بين أمريكا والصين ميدانها التكنولوجيا، حيث تبرز العداوة الناتجة عن تخوفات البلدين من التفوق التكنولوجي الذي يساهم في الهيمنة على العالم، لكن هناك تحالفاً استراتيجياً في السياسة الخارجية سيما وأن لديهم قلقاً مشتركاً من الإرهاب ومن التقدم النووي لكوريا الشمالية، فيما يختلفان في قضية بحر الصين وتايوان.

وتمثل الأهداف الصينية من وراء سياستها الخارجية أن تكون سوقاً موجهة للعالم أو مصنعاً للعالم، إضافة لتحقيق درجة عالية من الصادرات التي تدر أرباحاً على الدولة الصينية ، وعملت الصين على استغلال سوقها الاستراتيجي لتوسيع الاستراتيجية نحو الخارج وتهدف بهذا التوسع إلى رفع ناتج الفرد من الناتج الإجمالي القومي ظلت القيادة الصينية، تضع مسألة إقامة علاقات صينية أمريكية طبيعية والحفاظ عليها وتطويرها في المقام الأول في سياستها الخارجية، وتعالجها كمسألة إستراتيجية تتعلق بالمصالح العامة.ومثلما تتغير استراتيجية الولايات المتحدة، يحدث أيضاً تحول في استراتيجية الصين. فمع تنامي مكانة بكين الاقتصادية والسياسية في المنطقة، فقد سعت إلى بذل المزيد من الجهد من أجل الاضطلاع بدور قيادي من خلال عقدها مؤتمرات دبلوماسية حول قضايا مثل سوريا والصراع (الإسرائيلي) الفلسطيني – وانحازت بشكل متزايد في نزاعات المنطقة العربية . وكما هو الحال في أي منطقة أخرى، فقد عززت روابط اقتصادية عميقة وأدمجت نفسها في البنية التحتية الحيوية في المنطقة. ويبدو أن الحليف الرئيسي لبكين هو إيران، التي لا توفر إمكانية الوصول البرّي إلى إمدادات الطاقة في المنطقة فحسب، بل هي الدولة الوحيدة على ساحل الخليج الغير ملزمة بعلاقة أمنية مع واشنطن.

واخيرا يمكن القول أن مستقبل العلاقات الأمريكية . الصينية سيتجه على المدى القصير والمتوسط على الأقل نحو التعاون بشكل كبير بين الدولتين والتزام الطرفين ضبط النفس ومحاولة احتواء القضايا والملفات الساخنة بينهما وهذا التعاون يمكن وصفه ب "التعاون الحذر."

المصادر

١ـ الخطيب ،جهاد عمر محمد ...العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون،المركز الديمقراطي العربي، دراسة بحثية العلاقات الأمريكية الصينية "آفاق الصراع والتعاون" ٢٠٠٨م – ٢٠١٥

٢ـ علوي ،مصطفى ،دور الصين في تأسيس نظام دولي جديد ،مجلة السياسة الدولية ،مؤسسة الاهرام ،العدد ٢١٤ اكتوبر ٢٠١٨ .
٣ـ شحاتة، محمد مصطفى "مستقبل الوحدة بين تايوان والصين"، **السياسة الدولية**، مؤسسة الاهرام العدد١٠٤، ١٩٩١ .
٤ **Wang Mengkui . China's Economy. Beijing : China Intercontinental Press 2006**
٥ـ الحديثي ، هاني الياس ،"اتجاهات اساسية في سياسة الصين الاقليمية "،مجلة الدراسات الاستراتيجية ،مركز الدراسات الدولية ،العدد الثاني ،السنة الاولى ،جامعة بغداد ،١٩٩٥ .
٦ـ شكراني ،الحسين ، الصين والمفاوضات المناخية العالمية بين تعزيز النمو الاقتصادي ومحدودية التفاعل السياسي مع الدول النامية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٤٥٢ تشرين الاول ٢٠١٦ .
٧ـ محمود حمد ودنيفد سكيدمور /العلاقات الامريكية الصينية وجولات الحوار الاستراتيجي تاريخ النشر ٢٠١٢/٨/٥
https://studies.aljazeera.net/ar/profile تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٤
٨ـ نظير محمود امين ،"التنافس الصيني الامريكي في اسيا ،مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة كركوك ، ٢٠١٩ .
٩ـ ناصر التميمي ،صعود الصين :المصالح الجوهرية لبكين والتداعيات المحتملة عربيا ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٤٦١ تموز ٢٠١٧.
١٠ ـ رافع علي المدني ،الدبلوماسية الناعمة في السياسة الصينية تجاه افريقيا (العلاقات الصينية ـ السودانية انموذجا)ط١ ، عمان ،دار الجنان للنشر والتوزيع ٢٠١٦ .
١١ـ نورة بنت عبد الرحمن اليوسف ،العلاقة الطاقية بين البلدان العربية والصين ،مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ،،بيروت العدد ٤٦٠ حزيران ٢٠١٧ .
١٢ـ ساري حنفي وريغااس ارفانيتيس، التعاون العلمي والبحثي بين الصين والوطن العربي :دراسة بيبلومترية ، مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،العدد ٤٨٣ ايار ٢٠١٩ .
١٣ـ تيم نيبلوك ،بروز الصين كاكبر شريك تجاري لدول الخليج ـ فرص مستجدة ومعوقات محتملة لمجلس التعاون الخليجي ،مجلة المستقبل العربي، مركز دراسا ت الوحدة العربية، بيروت ،العدد٤٦٠ حزيران ٢٠١٧ .
١٤ـ عاهد مسلم المشاقبة /البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وافاقها المستقبلية ،مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ،الجامعة الاردنية ،المجلد ٤١ ،الملحق ١ لعام ٢٠١٤ .
١٥ـ عماد الازرق ،شي جين بينغ ، الطريق الى القمة ،ط ١ القاهرة ،بيت الحكمة للاستثمارات الثقافية ، ٢٠١٧.
١٦ ـ يمنى سيد رائف همام ، السياسة الخارجية الصينية تجاه الشرق الاوسط (دراسة حالة سوريا)مصر المركز الديمقراطي العربي ،٢٠١٤ .
١٧ـ شيماء حسن علي، دول مجلس التعاون الخليجي تتجه شرقا ،القاهرة ،المكتب العربي للمعارف ، ٢٠٠٨
١٨ـ علاء عبد الحفيظ محمد ،السياسة الصينية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي :الثوابت والمتغيرات ،مجلة المستقبل العربي،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٤١٨،كانون الاول ٢٠١٣.
١٩ـ قمة الرياض العربية الصينية ، صحيفة الغد ،الاردن ،الرابط
https:alghad.com
٢٠ـ عامر هاشم عواد ، مستقبل الاستراتيجية الامريكية تجاه ايران وتاثيراتها الاقليمية ،مجلة العلوم القانونية والسياسية ،كلية القانون والعلوم السياسية ،جامعة ديالى ،العدد ٥ لعام ٢٠١٦ .
٢١ـ شريف شودار ،العلاقات الايرانية ـ الامريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الاوسط ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٦ ، رسالة ماجستير ،جامعة القاهرة ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ٢٠١٧ .
٢٢ـ فايق حسن الشجيري ، فراغ القوة في تعريف الدور الاقليمي للجمهورية الاسلامية الايرانية ،مجلة حمورابي ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،بغداد ،العدد ١٤، لعام ٢٠١٥ .
٢٣ـ شمس الدين (جين تشونغ جيه) الاطار التاريخي والثقافي للعلاقات العربية الصينية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٤٥٩ /ايار /٢٠١٧.
٢٤ـ هنريك ستيلهان هايم وستيج ستينسلي، هل تتوسع بكين على حساب واشنطن بالشرق الاوسط ؟
%/https://futureuae.com/ar/Author الأربعاء، ٢٩ يناير، ٢٠٢٠ تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٤عرض: إيمان فخري - باحثة دكتوراه بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة
٢٥ـ مؤسسة ستراتفور ،مستوى قياسي جديد للروابط العسكرية ـ الامريكية ـ الصينية ،مجلة المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،العدد ٤٤٣ كانون الثاني ٢٠١٦.
٢٦ـ انطوان برونيه ،وجون بول جيشار ،التوجه نحو العالمية :الامبريالية الاقتصادية ، ترجمة عادل عبد العزيز احمد ،القاهرة المركز القومي للترجمة ٢٠١٦ .
٢٧ـ الصين في الشرق الأوسط: على خطى الولايات المتحدة؟ مايكل سينغ /معهد لندن للشرق الأوسط"
حزيران/يونيو- تموز/يوليو ٢٠١٨

https://www.washingtoninstitute.org/ar/experts/view/singh-michae
٢٨ـ ليلى بن هدنة ، التنين الصيني في مواجهة النسر الامريكي دبي- ليلى بن هدنة،ديسمبر ٢٠١٩
تاريخ الزيارة ٢٠٢٤/٥/١٤ https://news.google.com/publications/CAAqBwgKMJ

English language sources